الماء

PASSIA

الذهب الأزرق في الشرق الأوسط

نشرة خاصة

أيلول «سبتمبر» ٢٠٠٢

المقدمة

يمتد الصراع على المصادر المائية في الشرق الأوسط إلى حقبة تاريخية طويلة تعود جذورها في الأساس الى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتعتبر السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية نتاجاً للقوة العسكرية التي استخدمتها في حرب عام ١٩٦٧. ولا تقتصر الأزمة المائية في المنطقة على قضية التزود بالمياه فقط، وإنما كانت دوماً مرتبطة بهيكليات وموازين القوى في المنطقة، والتي تغلب عليها اللامساواة بين أولئك الذين يتقاسمون المياه. وحتى هذا اليوم، لم تفلح جميع المحاولات التفاوضية الخاصة بتوزيع المصادر المائية بالتوصل لصياغات عادلة لأنها لم تكن مستندة إلى مبادئ الحق في الاستخدام المتساوي والمعقول للمياه.

إن رغبة إسرائيل في السيطرة على الأرض والمصادر المائية تشكل في الواقع واحدةً من أهم الأسباب في عزوف إسرائيل في نقل سلطات الحُكم على الأراضي إلى السلطة الفلسطينية. ولقد أسهم النمو السكاني والتوسع الاستيطاني المستمر طوال ال ٣٥ عاماً من الاحتلال في زيادة الأعباء على المصادر المائية المحدودة وأضفى مزيداً من التدهور على العلاقات السياسية المتوترة أصلاً.

وفي ظل تضارب المصالح والأهمية البالغة لقضية المياه لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد تم تأجيل المفاوضات حولها إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائي شأنها بذلك شأن بقية القضايا الحساسة الرئيسة الأخرى مثل قضايا: القدس، والحدود، واللاجئين، والمستوطنات، والأمن. إن هذه النشرة الخاصة تهدف إلى إلقاء الضوء على الوضع المائي الراهن في الشرق الأوسط، مع بيان مسألة المياه في قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

لمحة تاريخية

عملت اسرائيل على تحسين وضعها المائي بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، وتمكنت من خلال احتلال مرتفعات الجولان من السيطرة على غالبية منابع نهر الأردن؛ بالإضافة إلى أن سيطرتها على الضفة الغربية مكنتها من الوصول إلى نهر الأردن وثلاثة أحواض مائية رئيسة. وفور الاحتلال مباشرة، أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم ٩٢ (١٥ آب ١٩٦٧)، الذي حول مسؤولية السيطرة على المصادر المائية إلى الحاكم العسكري. أما الأمر العسكري رقم ١٥٨ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧)، فقد حظر أي بناء لأية بنى تحتية مائية دون ترخيص اسرائيلي، بينما تمت مصادرة كافة المصادر المائية بموجب الأمر العسكري رقم ٢٩١ (١٩ كانون الأول ١٩٦٨)، وجرى الإعلان عنها «ملكاً» للدولة الإسرائيلية. وفي عام ١٩٨٢، انتقلت السيطرة على المصادر المائية إلى شركة ميكوروت الإسرائيلية. أما الآبار الفلسطينية، فقد دمرت أو نضبت بسبب حفر الكثير من آبار الضخ المتزايد من الآبار العميقة للاستخدام الإسرائيلي. وفي عام ١٩٨٦، أجرت إسرائيل تخفيضاً على حصص كميات المياه المسموح بضخها من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ١٠٪، الأمر الذي لم تقتصر آثاره على ندرة كبيرة في المياه، وإنما انخفاض في الجدول المائي وازدياد ملوحة المياه. من ناحية أخرى، فإن نسبة الفاقد في المياه تقدر بحوالي ٣٠٪ بسبب تسرب المياه من الأنابيب.

وفي سياق عملية السلام، تم التعامل مع المياه باعتبارها قضية مرحلية، حيث تولت سلطة المياه الفلسطينية مسؤولية إدارية للمصادر المائية، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على كافة المصادر المائية، بما في ذلك الاستهلاك الفلسطيني للمياه. وبينما طالب الفلسطينيون بالحصول على ٤٥٠ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه، إلا أن اتفاقية (أوسلو ٢) لم توفر لهم سوى ٢٨,٦ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه للاستخدام المحلي الفوري. وقد قدرت احتياجات الفلسطينيين السنوية من المياه في الضفة الغربية بين ٧٠ و ٨٠ مليون متراً مكعباً سنوياً (اتفاقية أوسلو ٢، المادة رقم ٤٠).

أما الآن، فإن بعض العقبات أمام التقدم نحو تسوية للصراع المائي فإنها تقع في القيود التي فرضتها اتفاقيات أوسلو والتي كرست السيطرة الإسرائيلية التامة على الاستخدام والتخطيط المائي الفلسطيني، بالإضافة إلى سيطرتها على نظام غير عادل لتوزيع المياه.

المصادر المائية في المنطقة

المياه السطحية

يعتبر كل من نهر الأردن وبحيرة طبريا النظام الرئيس للمياه السطحية على المستوى الإقليمي والمصدر الوحيد والدائم للمياه السطحية في فلسطين (أنظر الخريطة رقم ١). وتشترك خمس جهات واقعة على ضفتي نهر الأردن أو منابعه[1] في تقاسم مياه النهر وهي: الأردن، وإسرائيل، وسوريا، ولبنان، وفلسطين (الضفة الغربية). وحتى هذا اليوم، تقوم إسرائيل بتحويل ٧٥٪ من مياه النهر قبل وصولها إلى الضفة الغربية.

تأتي مياه نهر الأردن من ثلاثة أنهار فرعية في سوريا، ولبنان، ومرتفعات الجولان المحتلة. أول هذه الأنهار هو نهر الحاصباني، الذي ينبع من سوريا وتتدفق أجزاء من مياهه إلى لبنان بمعدل تدفق يصل إلى (١٤٠) مليون متراً مكعباً سنوياً. كما ينبع نهري الدان وبانياس من مرتفعات الجولان المحتلة وتتدفق مياههما إلى نهر الأردن فوق بحيرة طبريا بمعدل تدفق سنوي يصل إلى (٢٥٠) و (١٣٠) مليون متراً مكعباً سنوياً لكل منهما على التوالي. وتتجمع مياه نهر الأردن الأدنى من مياه الأمطار وتدفق المياه الجوفية والوديان الغربية في الضفة الغربية، وسوريا والأردن. كما أن نهر اليرموك الذي ينبع من سوريا، ويحد الأردن، وسوريا ومرتفعات الجولان المحتلة، يبلغ معدل تدفقه ٤٢٠ مليون متراً مكعباً سنوياً. ويبين الجدول رقم (١) أن إسرائيل تستغل غالبية مياه نهر الأردن، بينما يتم حرمان الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم وحصصهم من المياه.

خريطة رقم (١) - حوض نهر الأردن

المصدر: بنيت هذه الخارطة على أساس خطة جونستون ١٩٥٣-١٩٥٥

نهر الأردن

نهر بانياس

نهر الدان

١ وفقاً للقانون الدولي، الدولة الواقعة على الضفاف أو الشواطئ تعني «تلك الأجزاء من البلد / الدولة الواقعة ضمن منطقة حوض النهر». وفي التصنيفات الراهنة للقانون الدولي، تعرف هذه الدول باسم «دول حوض» أو «دول المجرى المائي».

يبين الجدول رقم ١ أن إسرائيل تستغل غالبية مياه نهر الأردن، بينما يتم حرمان الفلسطينيين من الحصول على حصتهم في المياه.

قبل عام ١٩٦٧، كان الفلسطينيون يستخدمون مياه نهر الأردن من خلال (١٤٠) وحدة ضخ، تم تدميرها أو مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية مباشرة بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧. علاوة على ذلك، قامت إسرائيل بتحويل مساحات مروية كبيرة من الأراضي التي يملكها ويزرعها الفلسطينيون في منطقة الغور إلى مناطق عسكرية ومن ثم يتم منحها إلى المستوطنين اليهود.

الجدول رقم ١: الاستغلال الحالي للمياه المشتركة في حوض نهر الأردن (مليون متر مكعب سنوياً)

الاستخدام الإسرائيلي	١٣٠	من الجزء الأعلى من نهر الأردن
	٤٢٠	محولة من منطقة حوض طبريا إلى النقب من خلال ناقل المياه الإسرائيلي
	٩٠	المستخدم في منطقة حوض طبريا
الاستخدام السوري	١٦٠	من نهر اليرموك
الاستخدام الأردني	٩٠	من نهر اليرموك
	٣٠	تقوم إسرائيل بتحويلها بموجب معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية للعام ١٩٩٤ (٢٠ من القسم الرئيسي من نهر الأردن و ١٠ من المياه المُحلاة)
	٢٠٠	من نهر الزرقاء والوديان الشرقية
الاستخدام الفلسطيني	محروم	لا شيء

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية.

http://www.unu.edu/unupress/unupbooks/80859e/80859E02.htm#Hydrography; Al-Kloub, B. and T. Al-Shemmeri, Application of multi-Criteria Decision to Rank the Jordan-Yarmouk Basin Coriparians. 1996.

المياه الجوفية

بحيرة طبريا

بينما تبقى المياه السطحية، بمعزل عن مياه نهر الأردن (والتي تتألف في الغالب من المياه الجارية في الوديان) موسمية وصعبة الاستغلال، تعتبر المياه الجوفية مصدراً رئيسياً للمياه لكافة الاستخدامات. وبما أن المناخ المتوسطي بشكل عام يتفاوت بين جاف إلى شبه جاف، يبقى من المحتم الاعتماد على المياه الجوفية التي تشكل عاملاً أساسياً للتنمية الاقتصادية. وفي الوقت الراهن، تقوم إسرائيل باستغلال (٨٥٪) من المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي توفر لإسرائيل حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها المائية.

ولما كانت السلطات الاسرائيلية تمنع الفلسطينيين من استغلال مياه نهر الأردن، فإن المياه الجوفية تبقى المصدر الوحيد لتلبية الاحتياجات المائية الفلسطينية. إن اسرائيل تسيطر على كل احواض المياه الجوفية، رغم أن اثنين من الأحواض الرئيسية مشتركان مع فلسطين، وهما: الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي (أنظر الخريطة رقم ٢).

ينابيع العوجة

توجد مياه جوفية في الأحواض الضحلة، والمتوسطة، والعميقة؛ أي تحت أعماق تتراوح بين عشرات ومئات الأمتار. ويتم استخراج هذه المياه من آبار تم حفرها بشكل أساسي قبل عام ١٩٦٧. علاوة على ذلك، هنالك عدد من الينابيع الطبيعية التي توفر ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، والتي غالباً ما يتم استخدامها لأغراض زراعية.

هذا وتتم إعادة التغذية السنوية للحوض الرئيسي بشكل أساسي من مياه الأمطار التي تسقط على جبال الضفة الغربية، والتي لا تتبخر أو تجري في الوديان. ويقع ما نسبته ٨٣٪ من مناطق إعادة التغذية لهذه الأحواض في الضفة الغربية. يوفر الجدول رقم ٢ بيانات حول التغذية السنوية لتلك الأحواض الجوفية واستغلال مياهها من قبل إسرائيل وفلسطين (أنظر أيضاً الشكل البياني رقم ١). وقد اشتملت الاتفاقية المرحلية الموقعة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على تقديرات لمعدل التغذية بلغت (١٧٢) مليون متراً مكعباً سنوياً للحوض الشرقي، و (١٤٥) مليون متراً مكعباً في الحوض الشمالي الشرقي، و (٣٦٢) مليون متراً مكعباً سنوياً في الحوض الغربي.

لقد كانت تغذية الحوض الساحلي في غزة تتم جزئياً من مياه وادي غزة القادمة من الخليل، إلا أن إسرائيل أوقفت جريان هذا الوادي. ويبلغ معدل الإنتاجية السنوية الآمنة لهذا الحوض (٥٥) مليون متراً مكعباً سنوياً، إلا أنه يتم الإفراط في ضخ المياه من هذا الحوض بمعدل يصل إلى (١١٠) مليون متراً مكعباً سنوياً.

الجدول رقم ٢. مقارنة بين الاستخدام الإسرائيلي الفلسطيني لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (مليون متر مكعب سنوياً)

الحوض الجوفي	إعادة التغذية السنوية	الاستخدام الإسرائيلي للمياه	استخدام المستوطنات للمياه	الاستخدام الفلسطيني للمياه	إجمالي استخدام المياه
الغربي	٣٦٢	٣٤٠	١٠	٢٢	٣٧٢
الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٥	٤٢	١٥٠
الشرقي	١٧٢	٤٠ من الآبار	٥٠	٥٤	١٤٤
الساحلي	٢٥٠	٢٦٠	٠	٠	٢٦٠
- بما فيه غزة	٥٥	٠	١٠-٥	١١٠	١٢٠

المصدر: المادة ٤٠ من اتفاقية أوسلو ٢ http://www.wws.princeton.edu/~wws401c/geography.html#mountain.

خريطة رقم (٢) - الأحواض الجوفية في فلسطين

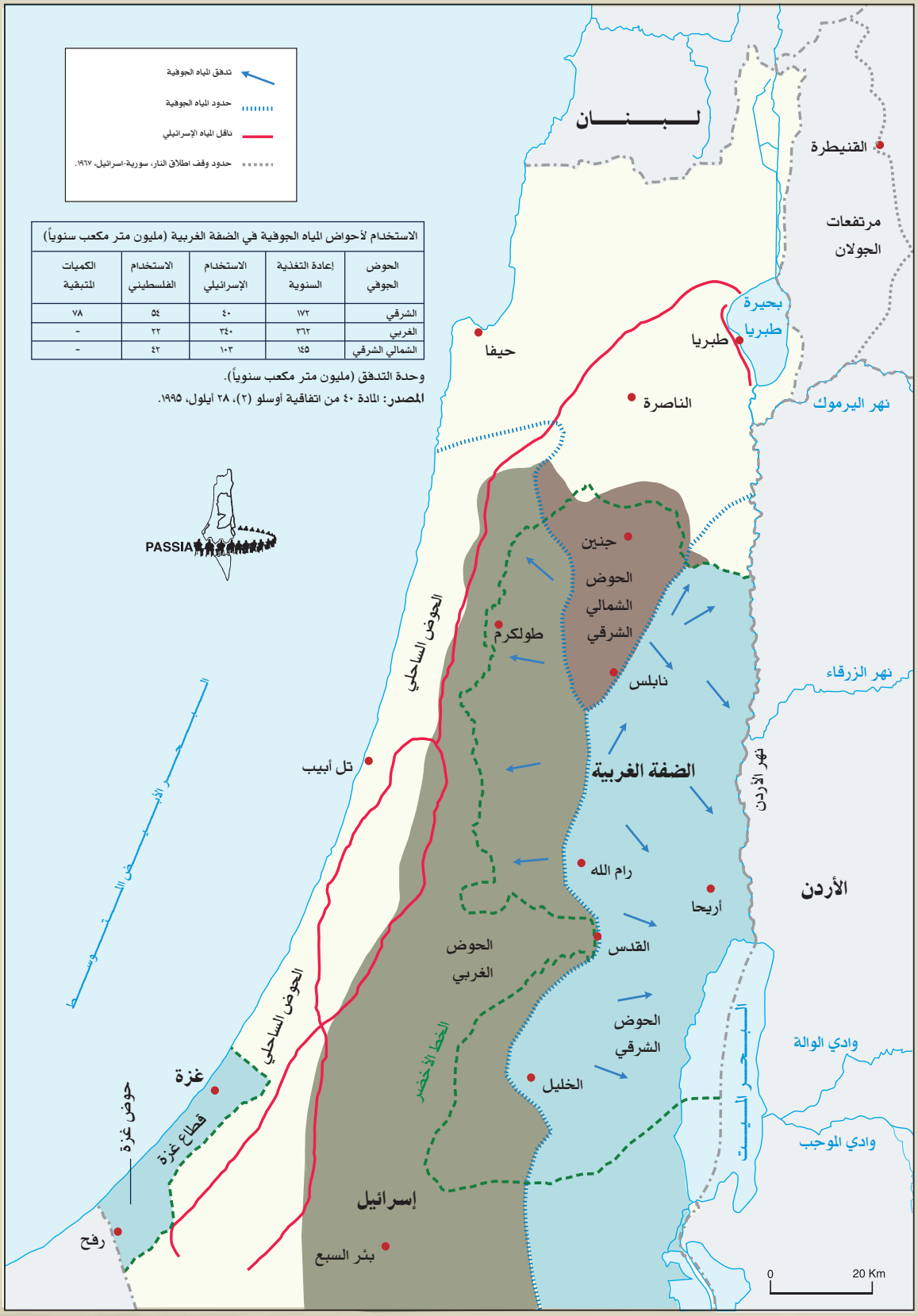

الاستخدام لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (مليون متر مكعب سنوياً)

الحوض الجوفي	إعادة التغذية السنوية	الاستخدام الإسرائيلي	الاستخدام الفلسطيني	الكميات المتبقية
الشرقي	١٧٢	٤٠	٥٤	٧٨
الغربي	٣٦٢	٣٤٠	٢٢	-
الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٤٢	-

وحدة التدفق (مليون متر مكعب سنوياً).

المصدر: المادة ٤٠ من اتفاقية أوسلو (٢)، ٢٨ أيلول، ١٩٩٥.

المصدر: بنيت هذه الخارطة على أساس الورقة الإعلامية رقم ٥ الصادرة في تموز ١٩٩٦ عن مركز تحليل السياسات الفلسطينية / صندوق القدس/ واشنطن العاصمة.
حدود أحواض المياه تقريبيه والمقتبسة عنGvirtzman 1994

يشكل المستوطنون اليهود، وعددهم ٢٠٢,٠٠٠ في الضفة الغربية ٩ - ١٠٪ من سكان الضفة الغربية، مقابل ٦,٠٠٠ مستوطن في قطاع غزة حوالي ٠,٦٪ من السكان (الأرقام لا تشمل المستوطنين في القدس الشرقية البالغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن) (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، المستوطنات - نشرة خاصة عام ٢٠٠١). وبينما تتوفر مياه كافية في المستوطنات لملئ برك السباحة وري الحدائق والبيوت البلاستيكية الخضراء، لا تزال مساكن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني في القرى غير متصلة بشبكة المياه، وإنما يعتمدون على تجميع مياه الأمطار، والينابيع وصهاريج المياه. من ناحية أخرى، تسهم إسرائيل في تحويل أجزاء من الأراضي العربية إلى صحارى، حيث يقوم المستوطنون والجنود اليهود بإتلاف مضخات المياه، والأنابيب، والصهاريج، والخزانات الفلسطينية، بالإضافة إلى تلويث الآبار والأحواض الجوفية الفلسطينية.

طفل فلسطيني يملأ الماء من نبع في الضة الغربية.

بركة سباحة في أحد المستوطنات الإسرائيلية

علاوة على قيامها باستغلال المياه الجوفية في الضفة الغربية، تسيطر إسرائيل على خمسة أحواض جوفية توفر لها حوالي ٦٠٪ من المياه الجوفية التي تنتجها إسرائيل. ويوضح الشكل البياني رقم (٢) الإنتاجية النسبية لإسرائيل من أحواض المياه الجوفية.

الشكل البياني رقم ١: وضع استغلال أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية

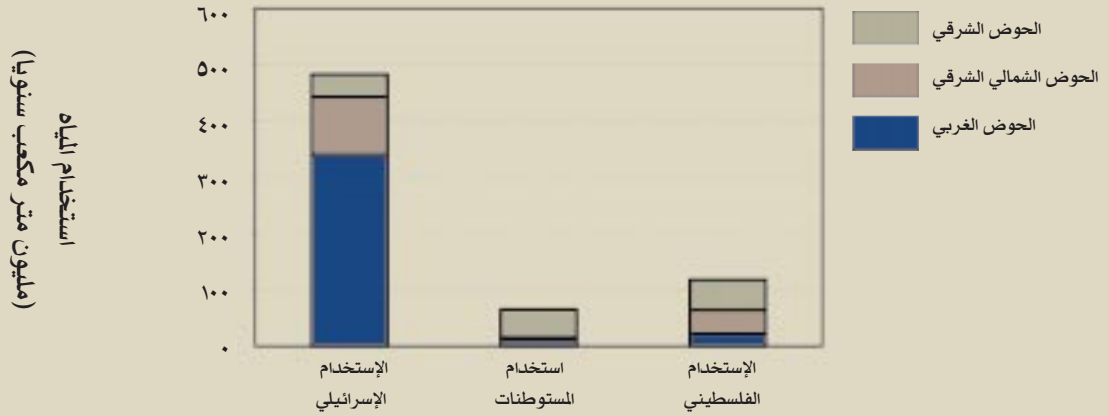

الشكل البياني رقم ٢: الإنتاجية النسبية لأحواض المياه الجوفية في إسرائيل

المصدر: وزارة الزراعة الإسرائيلية - قسم الخدمات الهيدرولوجية - التقرير السنوي، ١٩٩٥

الاستهلاك الحالي في المنطقة

يقدم الجدول رقم (٣) مقارنةً بين الاستهلاك الحالي للمياه في بعض بلدان الشرق الأوسط. وبينما يقدر الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه بين ٥٠ إلى ٧٠ لتر (علماً بأن بعض المناطق تتلقى كميات ضئيلة من المياه لا تتجاوز ١٩ لتر)، يصل معدل نصيب الفرد الإسرائيلي من المياه إلى حوالي (٣٥٠) لتر، أي أكثر بحوالي خمس مرات من معدل استهلاك الفرد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية توصي بأن لا يقل معدل الاستهلاك عن ١٠٠ لتراً يومياً من المياه للفرد.

الجدول رقم ٣: التزود بالمياه لمختلف الاستخدامات في المنطقة (مليون متر مكعب سنوياً)

البلد	المنزلي (المحلي)	الزراعة	الصناعة	المجموع
الأردن	٧٨	٧٣٩,٥	٤٣,٥	٨٧٠
إسرائيل	٦٧٢	١,٣٦٥	١٢٩	٢,١٦٦
الضفة الغربية	٥٧	٨٩	مشمول في الاستخدام المنزلي	١٤٦
قطاع غزة	٥٠	٨٥	مشمول في الاستخدام المنزلي	١٣٥

المصدر:
http://www.unu.edu/unupress/unupbooks/80859e/80859E02.htm#Hydrography
بالنسبة للأردن: دراسة تنمية العرض والطلب على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط، ١٩٩٨
بالنسبة لإسرائيل: الملخص الإحصائي الإسرائيلي، رقم ٥١، ٢٠٠٠، بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة: سلطة المياه الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه، ٢٠٠٠.

تساهم الزراعة بحوالي ١٠ - ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني وتشكل ٢٥٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية. وبما أن قطاع الزراعة يعاني من محدودية المصادر المائية، فإن ما يزيد على ٩٠٪ من مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية تعتمد على مياه الأمطار. في المقابل، تقوم إسرائيل بري أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الزراعية الخاضعة لسيطرتها؛ وذلك على الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي تقل عن ٣٪. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المناطق الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية، رام الله، ١٩٩٨).

توقعات الطلب الإقليمي على المياه للفترة ٢٠٢٠

الزيادة في الطلب على المياه مع مرور الزمن هي نتاج للعديد من العوامل بما فيها النمو السكاني الطبيعي والنمو الاقتصادي للقطاعات المستهلكة للمياه. يوفر الجدول رقم ٤ بيانات حول توقعات الطلب على المياه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في الأردن، وإسرائيل، وفلسطين. بما أن أحواض المياه الجوفية مستنزفة حالياً، فإن الحل العملي والمطلوب لسد الاحتياجات الفلسطينية من المياه يتمثل في إعادة توزيع المصادر المائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وينبغي أن يكون هذا التوزيع عادلاً ومتساوياً بشكل يمكن توفير المصادر المائية العذبة بشكل مستمر. حتى إذا افترضنا جدلاً أن إسرائيل ستقبل بمبدأ إعادة توزيع المياه، إلا أن كلا الطرفين سيبقيان يعانيان من عجز مائي. ويتوجب سد مثل هذا العجز من خلال توفير مصادر مائية جديدة مثل استخدام المياه المحلاة أو إعادة استخدام مياه المجاري بعد معالجتها.

الجدول رقم ٤: معدل الطلب السنوي على المياه للفرد (مليون متر مكعب / سنوياً)

	إسرائيل	فلسطين	الأردن
٢٠٠٠	١٠٥	٥٠	٧٤
٢٠١٠	١١٥	٥٧	٧٣
٢٠٤٠	١٤٥	٨٣	٨٦

المصدر: دراسة حول تنمية العرض والطلب الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط، ١٩٩٨. (بالإنجليزية).

المشاكل الخطيرة المرتبطة بالمياه في فلسطين

◄ النقص في التزود بالمياه

أدى النقص المستمر في المياه اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية في فلسطين والازدياد المتسق في الطلب على مياه الشرب والري إلى ازدياد مخاطر نضوب المياه الجوفية والتلوث بسبب الضخ الزائد للمياه من الآبار القديمة. كما أدى الضخ المتزايد للمياه إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ونضوب الآبار القائمة. هذا ومن الصعب وجود إنتاج صناعي وزراعي من دون توفر المياه؛ ويعتبر استهلاك المياه لكل وحدة من المحاصيل مرتفعاً جداً، خاصةً للخضراوات والفواكه. وتعتمد الزراعة المكثفة في فلسطين على الري، رغم ضآلة إمكانية الوصول إلى مياه الري.

لقد شكلت الزراعة قرابة ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام ١٩٦٦؛ ونسبة مشابهة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥. ومع حلول عام ١٩٩٤، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١٥٪ (تقرير خاص: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات على الأرض، والمياه، والاقتصاد الفلسطيني، واشنطن العاصمة: مؤسسة عملية السلام في الشرق الأوسط، تموز ١٩٩٨)، وعلى الرغم من قلة المياه المتوفرة، إلا أن القطاع الزراعي قدم مساهمات بارزة للاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة إجمالي الناتج المحلي، وتوفير فرص عمل خاصةً للنساء والعمال غير المهرة في التجمعات الريفية، وتوفير إمكانية لظهور شركات زراعية - صناعية تقوم بتصنيع الفائض من إنتاج الفواكه والخضراوات.

الإفراط في استخدام المياه

إذا تم استخدام حوض المياه الجوفية بشكل يفوق معدل التغذية السنوية المتجددة، فإن مستوى المياه الجوفية سوف يأخذ تدريجياً في الانخفاض. وإذا كان حوض المياه الجوفية محاذياً لمياه مالحة، فإن احتمال تسرب المياه المالحة سيكون وارداً، وقد يؤدي أيضاً إلى إلحاق دمار دائم لحوض المياه الجوفية العذبة. هذا ما يحدث حالياً في قطاع غزة، ويرجح أن يحدث أيضاً في منطقة وادي الأردن.

ومنذ سنوات الاحتلال الأولى (١٩٦٧)، قامت إسرائيل بحفر العديد من الآبار الجديدة في مناطق الأحواض الجوفية الجبلية في الضفة الغربية من أجل توفير المياه للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة وتزويد نظام ناقل المياه الوطني بالمياه. وقد قامت إسرائيل بحفر آبار أكثر عمقاً من تلك التي كانت قائمة، خاصةً في الحوض الجوفي الجبلي وذلك من أجل استغلال أكثر من حوض مائي جوفي في نفس الوقت. وقد أثر هذا كثيراً على نوعية وكمية المياه في الآبار الفلسطينية، الأمر الذي أجبر العديد من المزارعين على هجر أراضيهم الزراعية بسبب نقص المياه.

ويمكن تلخيص المشاكل الرئيسية المرتبطة بالإفراط في استغلال المياه الجوفية كما يلي:

- ملوحة متزايدة في مياه غزة ووادي الأردن.
- نضوب الينابيع والآبار الضحلة (كما حدث في كل من بردله وجنين).
- ازدياد تكاليف ضخ الماء مع تدني مستوى المياه في الآبار.
- نضوب الأحواض الجوفية بسبب الإفراط المستمر في استغلالها.

البحر الميت

هذا وتوجد مشكلة مشابهة في المياه السطحية؛ فبسبب الإفراط في استغلال مياه نهر الأردن، انخفض تدفق النهر بشكل كبير خلال العقود الماضية. ويقدر بعض الخبراء أن معدل تدفق النهر انخفض بنسبة ٨٠ - ٩٠٪ خلال تلك الفترة. واليوم، فإن نهر الأردن غير قادر على تغذية البحر الميت، الذي يشهد نضوباً بطيئاً ولكن بشكل تدريجي.

وفي أوائل حزيران(يونيو) ٢٠٠٢، أعلنت لجنة تقصي الحقائق التابعة للكنيست الإسرائيلي أن الأزمة المائية ستتفاقم على الأرجح خلال السنوات القليلة القادمة لدرجة أنها قد تعرض وفرة مياه الشرب للخطر.

جودة المياه والتلوث

يعتمد عدد كبير من الصناعات على المياه. على الرغم من أن جودة المياه ليست على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لبعض الاستخدامات الصناعية، إلا أنها تحتل أهمية بالغة لبعض الصناعات الأخرى، كالصناعات الغذائية التي تستدعي التزام تام بمعايير جودة المياه لأغراض تقييم الأسواق الوطنية والدولية.

المياه العادمة تفرغ على أراضي زراعية

وتشكل جودة المياه في قطاع غزة قضية مقلقة؛ حيث أن الأحواض الجوفية مهددة بفعل ملوحة مياه البحر، وازدياد ملوحة المياه الجوفية بفعل الضخ الزائد للمياه، والتلوث الناجم عن النترات المتراكمة من الاستخدام الزائد للأسمدة، وترشح مياه المجاري والرمال الناجمة عن ضعف البنية التحتية. بغية التوصل إلى حل لهذه المشاكل وهنالك حاجة لتنقية المياه الاستهلاكية، على الرغم من أنها باهظة التكاليف. أما بالنسبة لمشكلة الملوحة، فلا يوجد حل دائم لها في الوقت الراهن.

وتعتبر جودة المياه الجوفية في الضفة الغربية جيدة بشكل عام؛ وذلك على الرغم من وجود دلائل على ازدياد ملوحة المياه في منطقة وادي الأردن. وتتفاوت جودة المياه السطحية ومياه الينابيع الضحلة، وذلك اعتماداً على تدفق المجاري. وهنالك القليل من منشآت معالجة المياه العادمة في فلسطين، هذا بالإضافة الى أن المنشآت الموجودة حالياً لا تعمل بشكل مرضي. ومن ناحية أخرى، لا تزيد نسبة العائلات الفلسطينية الموصولة مساكنها بشبكات مجاري عن ٤٠٪ فقط. وهذا يعني أنه يتم التخلص من المجاري من خلال حفر امتصاصية أو من خلال صهاريج نضح يتم تفريغها في الأودية، الأمر الذي يشكل خطورة على أحواض المياه الجوفية.

المياه العادمة في مخيم الجلزون

وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، أعلنت دائرة المياه الإسرائيلية أن ١٥٪ من المياه التي تم ضخها من حوض المياه الساحلي ليست صالحة للشرب. وقد وجد أن جودة المياه في حوض المياه الغربي أصلح للشرب رغم أنه ملوث في بضعة مناطق مثل طولكرم، قلقيليه والخليل، والسبب الرئيس يعود الى تلوثها بالمياه العادمة.

الاتفاقيات، والخطط، والمفاوضات، والمواقف

◄ أبرز الخطط الأولى حول نهر الأردن

تعتبر خطة فرنجيه (Franghia Plan)، التي تعود للعام ١٩١٣، واحدة من الخطط الأولى التي أعدت حول نهر الأردن، حيث اقترحت الأطراف القائمة عليها استخدام مياه نهر الأردن لأغراض الري وتوليد الكهرباء. ولكونها أعدت تحت رعاية الدولة العثمانية، تعثرت الخطة مع انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٤٤، أوصت الولايات المتحدة بتطبيق خطة لودرملك (Lowdermilk Plan)، والتي اقترحت ري صحراء النقب من مياه نهر الأردن ونهر الليطاني وإعادة تعبئة البحر الميت من خلال قناة تمتد من البحر الأبيض المتوسط.

الجدول رقم ٥: خطة جونستون الموحدة ١٩٥٣-١٩٥٥
توزيع المياه للدول الواقعة على النظام المائي لنهر الأردن

	لبنان	سوريا	الأردن	إسرائيل	المجموع
الحاصباني	٣٥				٣٥
بانياس		٢٠		٢٠	
الأردن (المجرى الرئيسي)		٢٢	١٠٠	٣٧٥	٤٩٧
اليرموك		٩٠	٣٧٧	٢٥	٤٩٢
الوديان الجانبية			٢٤٣	٢٤٣	
* مجموع الخطة الموحدة	٣٥	١٣٢	٧٢٠	٤٠٠	١,٢٨٧

المصدر: ناف وماتسون (Naff and Matson ١٩٨٤)، يمكن الحصول عليها من:
http://www.unu.edu/unupress/unupbooks/80859e/80859E06.htm

* ما تم التوصل إليه في مرحلة التسوية من الخطة الموحدة (جونستون)

لم تتم المصادقة أبداً من أي طرف على الجهود والمقترحات السابقة الهادفة إلى إعادة توزيع الحصص في مياه نهر الأردن. وفي عام ١٩٥٣، اقترح المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط، السفير إيرك جونستون، خطة خاصة لتوزيع المياه معتمداً على مقترحات سابقة. وقد جاءت خطة جونستون الخاصة بوادي الأردن نتاجاً لمفاوضاته مع ممثلي كل من إسرائيل، ولبنان، وسوريا، والأردن طوال عامين، وتمخض عنها عرضه لخطة موحدة في عام ١٩٥٥، وتضمنت وجهة نظره تسوية لمطالب كافة الدول المعنية بنهر الأردن، إلا أن أي طرف لم يقم بتبني أو بالمصادقة على الخطة بالإضافة الى أن الدول العربية (وبشكل خاص الأردن) لم تكن بحاجة إلى برنامج تنمية مائية شامل يمكّن إسرائيل من تحقيق أهدافها التنموية العاجلة. كما أن الحكومات العربية لم توافق على المعايير التي استخدمت في تقسيم الحصص بين مختلف الأطراف.

◄ إجراءات إسرائيلية أحادية حول نهر الأردن

في عام ١٩٥١، نشرت إسرائيل على الملأ «خطة -كل إسرائيل»، والتي استندت إلى مقترحات لودرملك (Lowdermilk) ، واشتملت على بنود تتعلق بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات، وتحويل نهر الأردن الشمالي وبناء ناقل (قناة موصلة) إلى السهل الساحلي والنقب. وفي نفس السنة، انتهت إسرائيل من تجفيف مستنقعات الحولة واستصلحت أراضي ومياه على جانبها المقابل لنهر الأردن.

خط مياه اسرائيل الإقليمي

ونتج عن المحاولات الاساسية التي بذلتها إسرائيل، وبشكل أحادي، في مجال إدارة مصادرها المائية ما يعرف بناقل «المياه الوطني»، الذي أصبح يعمل بشكل تام منذ عام ١٩٦٤. وقد تم تصميم هذا الناقل لنقل المياه من الشمال الأقل جفافاً إلى المناطق الجافة في جنوب إسرائيل. ويبدأ بتحويل المياه من أعالي نهر الأردن فوق الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبريا. ويتم ضخ المياه من (٢١٣) متراً تحت مستوى سطح البحر عند بحيرة طبريا إلى ارتفاع (١٥٠) متراً فوق مستوى سطح البحر. ويشمل الناقل (٢٠٠) كم من «القنوات المفتوحة، والأنفاق، والأنابيب». رغم أنه كان من المخطط لهذا الناقل أن ينقل (٣٢٠) مليون متراً مكعباً، إلا أنه تم نقل (٤٢٠ - ٤٥٠) مليون متراً مكعباً من المياه سنوياً خلال سنوات الثمانينيات. ويعتبر هذا الناقل بمثابة نظام إداري حيوي في إسرائيل، وهو مرتبط بالعديد من الخطط الإقليمية الأخرى في مجال إدارة المياه.

◄ أحكام قانونية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط

■ اتفاق إعلان المبادئ، ١٣ أيلول ١٩٩٣

شكل الملحق رقم (٣) من اتفاق إعلان المبادئ الموقع في العاصمة الأمريكية واشنطن، آلية مؤسسية عرفت باسم «لجنة التعاون الاقتصادي» الإسرائيلية الفلسطينية، وهي تركز على مختلف المجالات بما فيها المياه. ويعتبر «برنامج التنمية المائية» أحد المخرجات المتوقعة من هذه اللجنة، والذي تولى إعداده خبراء من كلا الجانبين. ومن شأن هذا البرنامج أن يحدد طريقاً يمكّن الأطراف من التعاون في إدارة المصادر المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشجع إعداد المقترحات والدراسات، والخطط حول الحقوق المائية واستغلال المياه لدى كل جانب. أما على المستوى الإقليمي، فقد وافق الطرفان على استغلال منطقة البحر الميت والعمل على مشاريع مشتركة مثل قناة تربط البحرين الأبيض المتوسط والميت عبر غزة ومنشآت إقليمية لتحلية المياه.

ويعتبر اتفاق (إعلان المبادئ) الوثيقة الرسمية الوحيدة التي اتفق الطرفان فيها على إجراء دراسات وتقديم مقترحات حول الاستغلال المتساوي للمصادر المشتركة، والتي سيتم تنفيذها أثناء وبعد الاتفاقية المرحلية. ويعتبر البعض هذه الوثيقة أساساً قياسياً للمفاوضات المستقبلية.

◄ اتفاقية غزة – أريحا أولاً

تناولت اتفاقية أوسلو (١)، التي اقتصرت على معالجة قضايا المياه في منطقتي غزة وأريحا ، قضية المياه في إطار الحماية البيئية والحيلولة دون المخاطر البيئية. وقد سمحت هذه الاتفاقية بحفر آبار جديدة، على أن لا تلحق أي ضرر بالاستغلال الإسرائيلي الحالي للمياه. وقد شددت هذه الاتفاقية على الحاجة إلى تبني، وتطبيق والتحقق من الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالحرص على مستويات مقبولة من الأرض، والهواء، والماء، والتلوث البحري، ومعايير معالجة المخلفات الصلبة والسائلة والتخلص منها. وقد تم تشكيل لجنة فرعية للتعامل مع كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد تمثلت الآلية المؤسسية لذلك في لجنة الخبراء البيئيين التي ستنعقد عند اقتضاء الضرورة. وقد ركزت اتفاقية أوسلو (١) كثيراً على «مبدأ عدم الإضرار» واستمرار الاستحقاقات المائية الراهنة أكثر من تركيزها على القواعد الملموسة أو الإجرائية.

■ الاتفاقية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، (طابا، في ٢٨ أيلول ١٩٩٥)

في اتفاقية أوسلو (٢)، أقر كلا الطرفين بالحاجة إلى حماية البيئة، واستغلال المصادر الطبيعية على أسس دائمة وسليمة بيئياً، والتعاون في مجالات الصرف الصحي، والمخلفات الصلبة والمياه. وتنص الاتفاقية بوضوح على أن إسرائيل تعترف بالحقوق المائية الفلسطينية التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، دون أي حديث عن طبيعة هذه الحقوق أو المبادئ الأساسية التي تحكم حقوق والتزامات كلا الطرفين. وقد بينت المادة (١٢) من الاتفاقية بوضوح أن الماء يعتبر أحد المصادر الطبيعية.

تتناول المادة (٤٠ - الملحق ٣ - الذيل ١) توزيع وحصص المياه، ولكنها تشير فقط إلى الاحتياجات الفورية للفلسطينيين دون أي اعتبار لمبدأ الحق في الاستغلال المتساوي والمعقول للمصادر المائية من كلا الطرفين. وقد تم تخصيص كميات إضافية للفلسطينيين تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ مليون متراً مكعباً سنوياً، مع تحديد (٢٨,٦) متراً مكعباً سنوياً كاحتياجات عاجلة. وقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة للمياه تكون بمثابة آلية مؤسسية للفترة الانتقالية، وبشكل أساسي للإشراف على تنفيذ المادة ٤٠.

■ معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية ١٩٩٤

نهر اليرموك

نصت المادة (٦) من معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية على أن الطرفين قد اتفقا على توزيع حصصهم المائية في نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية في منطقة وادي عربة بما يتماشى مع المبادئ المتفق عليها، مع احترام كميات وجودة المياه. كما وافقا على التوصل إلى حلول عادلة لمشاكلهما المائية، وعدم المساس بالمصادر المائية للطرف الآخر، والتعاون في مجالات البحث الإقليمي والدولي ومشاريع التنمية فيما يتعلق ببحث واستكشاف المصادر الحالية والجديدة، وتوفر المياه، والحفاظ على المصادر المائية، وغيرها.

■ المفاوضات متعددة الأطراف

وضعت أربعة بنود على جدول أعمال لجنة العمل الخاصة بالمصادر الطبيعية، والتي انبثقت عن المسار التفاوضي متعدد الأطراف تحت مظلة الولايات المتحدة ومشاركة اليابان والاتحاد الأوروبي. وتتمثل تلك القضايا في توفر بيانات حول المياه، والممارسات الخاصة بإدارة المياه، والتزود بالمياه، والإدارة والتعاون الإقليمي حول المياه. وتتمثل أبرز الأنشطة التي قامت بها هذه اللجنة حتى الآن فيما يلي:

- مشروع بنوك معلومات المياه الإقليمية: يعمل هذا المشروع على تحسين عمليات توفير وتطبيق المعلومات المائية بشكل يمكن من تدعيم عمليات

صنع القرار في كل من سلطة المياه الفلسطينية، ومؤسسة الخدمات الهيدرولوجية الإسرائيلية، ووزارة المياه والري الأردنية.

- مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط: تأسس هذا المركز في سلطنة عمان في أواخر عام ١٩٩٦ بهدف تنسيق ورعاية الأبحاث في مجال تحلية المياه.

- دراسة حول تنمية العرض والطلب على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط: أخذت ألمانيا على عاتقها تنفيذ هذه الدراسة عام ١٩٩٨ بهدف إعداد استراتيجيات طويلة الأمد لتوفير مصادر مياه إضافية وإدارة مستقبلية مشتركة لمصادر المياه، آخذة بعين الاعتبار قضايا مثل النمو السكاني، واستخدام المياه، وجودة المياه.

- دراسة مقارنة لأطر العمل التنظيمية والقانونية حول قوانين المياه، والتسعير والإدارة في كل من إسرائيل، والأردن، وفلسطين، بتمويل من النرويج.

- تعزيز الزراعة المكثفة تحت ظروف مختلفة لجودة المياه: تأسست هذه المبادرة في عام ١٩٩٦ تحت رعاية وإدارة لكسمبورج بهدف بيان كيفية وإمكانية استخدام المياه المالحة وقليلة الملوحة في دعم الزراعة المستدامة. وقد تم بناء مزرعة تجريبية في بيت حانون في قطاع غزة بإشراف جامعة الأزهر، ويتم استخدام هذه المزرعة في دعم عملية نقل التكنولوجيا في مجال استخدامات المياه.

◄ موجز عن المواقف الإسرائيلية والفلسطينية

يعارض الموقف الإسرائيلي الرسمي، الذي انعكس في الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي طوال السنوات السبعة الأخيرة منذ (١٩٩٣)، مبدأ الاستخدام المتساوي والمعقول للمصادر المائية المشتركة. وقد تمثل أحد الأهداف الرسمية المعلنة للحكومة الإسرائيلية في «إعداد أسس قانونية وسياسية تضمن السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية وإدارتها في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)،

بصرف النظر عن الوضع السياسي المستقبلي في هذه المناطق»، (دولة إسرائيل، محاضر اجتماعات مجلس الوزراء، ١٤ أيار ١٩٨٩). ويتم بحث قضية المياه فقط في إطار تلبية الاحتياجات الفورية للفلسطينيين وليس لإيجاد حل دائم لها، والتي تم تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم. وقد أعلن مفوض سلطة المياه الإسرائيلية السابق، مئير بن مئير، مراراً وتكراراً أنه يمكن للفلسطينيين أن يجدوا حلولاً لمشكلتهم المائية من خلال استيراد المياه من إسرائيل؛ وأن التفاوض يمكن أن يتم فقط حول توزيع المياه وحق استخدام المياه وليس حول السيادة والسيطرة على المصادر المائية؛ وادعى أن القانون الدولي لا ينطبق على الفلسطينيين لأنهم لا يشكلون دولة...

في المقابل، يعتقد الفلسطينيون أن الحل الوحيد لقضية المياه يتحقق من الاعتراف بسيادتهم على أرضهم ومصادرها الطبيعية ومن خلال تطبيق القانون الدولي والقرارات ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تعهد الفلسطينيون باحترامها. إن الاستغلال المتساوي والمعقول للمصادر المائية يعتبر غاية في الأهمية، على الرغم من أنه بعيد كل البعد عن التحقيق في الوقت الراهن.

المياه في نطاق القانون الدولي

بموجب القانون الدولي، يتمتع الفلسطينيون بسيادة كاملة على كافة مياه الحوض الجوفي الشرقي الذي يقع تحت الضفة الغربية؛ واستخدام منصف ومعقول للمياه في الحوضين الغربي والشمالي الشرقي، استناداً إلى حقيقة مفادها أن إعادة التغذية الطبيعية لهذين الحوضين تتم تقريباً بالكامل من الضفة الغربية. وتمتد هذه السيادة لتشمل استخدام متساوي لمياه نهر الأردن باعتبار فلسطين واحدة من الدول الواقعة على النهر. في عام ١٩٩٩، قدر بعض الخبراء قيمة التعويضات المستحقة للفلسطينيين عن الأضرار التي ألحقتها إسرائيل بالمصادر المائية الفلسطينية على مدار السنين بما لا يقل عن (٤٥) مليار دولار أمريكي (جاد إسحق، الماء ومفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مركز تحليل السياسات حول فلسطين، ١٩ آب ١٩٩٩).

◄ المبادئ الأساسية

في الأوضاع العادية التي تخلو من مشاكل الصراع بين الدول، يوفر القانون الدولي العرفي قواعد هامة لاستخدام المصادر المائية المشتركة، بما في ذلك ما يلي:

- واجب التعاون والتفاوض للتوصل إلى اتفاق بنية صادقة
- واجب التشاور المسبق
- حظر التسبب في إلحاق أذى بالغ بالآخرين
- الاستغلال المتساوي والمعقول للمصادر المائية المشتركة

وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، لم تلتزم إسرائيل بالقواعد المشار لها أعلاه، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي، تحت ادعاء أن فلسطين ليست دولة حتى الآن.

◄ القواعد والمواثيق ذات الصلة بالاحتلال العسكري

لم تقم إسرائيل كدولة احتلال بالالتزام بالقواعد السارية على دولة الاحتلال الواردة في اتفاقية لاهاي للعام ١٩١٠ وميثاق جنيف الرابع للعام ١٩٤٩. والتي تلزم القواعد فيها دولة الاحتلال بالحفاظ على المصادر الطبيعية للبلد المحتل وتزويد المواطنين الأصليين باحتياجاتهم من تلك المصادر.

خزان عين ساميا - رام الله

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، تم تقيد الاستخدام الفلسطيني للمياه وفقاً للقوانين الإسرائيلية المفروضة من طرف واحد، والقواعد والأوامر العسكرية الإسرائيلية. وقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الاستخدام المتساوي للمصادر المائية محلياً واقليمياً.

■ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مراراً وتكراراً العديد من القرارات الصادرة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويتمثل أحد المظاهر الهامة لذلك الحق في السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية بما فيها المياه. في عام ١٩٧٢، أقر القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٠٥ في كانون الأول ١٩٧٢، بأن حق الفلسطينيين في السيادة الدائمة بما فيها المصادر الطبيعية في الأرض الفلسطينية. وقد تم تأكيد ذلك مراراً وتكراراً في العديد من التقارير اللاحقة التي صدرت عن الأمم المتحدة. من الجدير ذكره أن كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة استرشدت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي تؤكد جميعها على أن «ميثاق جنيف الرابع بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب» الصادر في ١٢ أب ١٩٤٩ ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. علاوة على ذلك، عبرت جميع هذه القرارات

عن الاهتمام والقلق المستمر جراء الاستغلال الإسرائيلي للمصادر الطبيعية، بما في ذلك آثار المستوطنات الإسرائيلية على المصادر الطبيعية الفلسطينية والعربية الأخرى، خاصةً فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وتحويل المصادر المائية بالقوة. (للحصول على قائمة كاملة بالقرارات الصادرات عن الأمم المتحدة حول فلسطين فيما يتعلق بالمياه، يرجى مراجعة: http://domino.un.org/unispal.nsf، ومن ثم مفتاح «المياه» في قائمة المواضيع.

محطة الضخ، عين ساميا - رام الله

برك سليمان - بيت لحم

■ ميثاق الأمم المتحدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية بتاريخ ٢١ أيار(مايو) ١٩٩٧. ويعتبر هذا القانون بمثابة اتفاقية إطار عالمية تسعى إلى التحقق من استغلال، وتطوير، والمحافظة على، وإدارة وحماية المصادر المائية الدولية. ويصنف ويحدد هذا القانون المبادئ والقواعد العامة للقانون الدولي العرفي وتقوم على نحو تقدمي بإعداد وإجراء تعديلات وتغيرات في القوانين السائدة. ويتبع الميثاق منهج النظام المتكامل (ecosystem approach)، الذي يركز على الحاجة إلى إدارة نوعية وكمية متكاملة تشمل المياه السطحية والجوفية والأنظمة المتكاملة المتعلقة بها.

■ مبادرات الأبحاث حول تطبيق القانون المائي الدولي

يعتبر أحد المشاريع الريادية في مجال تطبيق القانون الدولي على النزاعات المائية، مشروع «إدارة المصادر المائية عبر الحدود: استخدام القانون لإعداد استراتيجية مائية وطنية ناجعة: مكافحة الفقر من خلال حقوق واجبة التطبيق في المياه»، ويعتمد عليه معهد أبحاث القانون المائي الدولي، دائرة القانون في جامعة دندي / اسكتلندا. يتناول المشروع دراسة ثلاثة حالات: واحدة تتعلق بمنابع علوية في الصين، وواحدة بمنابع سفلية في موزامبيق، والثالثة بمياه جوفية عابرة للحدود في فلسطين. وتسعى دراسة الحالة الخاصة بفلسطين الى بيان مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول من خلال منهج قائم على الممارسة في الأنماط المتعددة ومنها الاقتصادية والقانونية والهيدرولوجية، وتطبيق هذا المنهج على المياه الجوفية في فلسطين. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المشروع إعداد نموذج تقييم قانوني لأحواض المياه الجوفية العابرة للحدود والتحقق من حالات التشابه و/أو الاختلاف في المياه الجوفية مقارنةً بالمياه السطحية. ومن المؤمل من هذا المشروع إعداد نموذج عام يساعد الدول التي تشترك في مياه جوفية من تقييم حقوقها والتزاماتها المائية القانونية.

الإستنتاجات

ان الاستعمال الإسرائيلي الحالي لأحواض المياه (السطحية والجوفية) سواء كانت مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو ذاتية للفلسطينيين يترك نسبة الاستهلاك الفلسطيني أقل نسبة في المنطقة وتشكل نسبة خطيرة تحت المستوى المعهود.

ان الضخ المفرط من إسرائيل للمياه، تسبب في زيادة نسبة التلوث لحوض المياه الساحلي، والطلب الزائد سوف يؤدي الى زيادة في الضخ الإسرائيلي من أحواض المياه في الضفة الغربية. مما يؤدي الى نقص في مخزون المياه للسكان الفلسطينيين. والضرر في أحواض المياه الجوفية قد لا يمكن اصلاحه، ويتوقع حدوث التلوث في بعض المناطق لعدة قرون قادمة.
إن حالة المياه الفلسطينية سوف تزداد سوءاً من دون اتفاقية جادة ومتوازيه في ضخ واستعمال المياه، وسوف تؤثر على توزيع المياه في المنطقة على المدى البعيد.

هذا وتوجد دلالات واضحة على أن المجاري المائية الدولية في المنطقة لا تستغل بشكل متساوي أو معقول بين الدول التي تتقاسم مصادر المياه. ومع تركيز خاص على الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، من الواضح أن موازين القوى هي التي حددت توزيع المصادر المائية الدولية بين الطرفين، وتعاني فلسطين من نقص كبير في المياه، حيث أدى هذا النقص إلى تأخير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

لقد تبنت الأمم المتحدة عدد كبير من القرارات فيما يتعلق بسيادة فلسطين على مصادرها المائية. إلا أن أي من هذه القرارات لم يكتب لها التنفيذ. وتعتبر اتفاقيات السلام القائمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مجال المياه مجحفة وغير عادلة بحق الفلسطينيين، ولا تخرج عن كونها مجرد حلول مؤقتة لأزمة آنية، ليس من شأنها أن تخلق أي حل دائم.

ان المادة رقم (٤٠) من الملحق (٣) لاتفاقية أوسلو (٢) المرحلية تبحث في توزيع المياه من أجل تلبية الاحتياجات الآنية للشعب الفلسطيني، دون أن تعطي أي اعتبار لمبدأ الاستغلال المتساوي والمعقول. ويركز هذا القسم على أن إسرائيل تعترف بالحقوق المائية الفلسطينية في الضفة الغربية دون أي تعريف لهذه الحقوق. ولم يتم إرساء المبادئ الأساسية التي تحدد حقوق والتزامات كلا الطرفين، حيث تم تأجيل التفاوض بشأن هذه الحقوق إلى اتفاقية الوضع الدائم. وقد نصت المادة (٤٠) على تحديد كميات إضافية من المياه من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للفلسطينيين، والتي سيتم توفيرها من الحوض الشرقي أو أي مصدر آخر يتم الاتفاق عليه.

كان تطبيق هذا الشق من الاتفاقية خلال السنوات السبعة الماضية، محدداً وبطيئاً للغاية. كما كان اتخاذ القرار في لجنة المياه المشتركة فردياً، ومقتصراً على إسرائيل. وقد شكل ما يعرف باسم «مبدأ اللاضرر» العامل الحاسم في التقييم والرفض الإسرائيلي للمشاريع والخطط الفلسطينية ذات العلاقة. وخلال السنوات الماضية، لم يتمكن الجانب الفلسطيني من الحصول سوى على (١٢) مليون متراً مكعباً سنوياً من بين (٨٠) مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه (محاضر اجتماعات لجنة المياه المشتركة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠). وقد كان الإدعاء الإسرائيلي المتكرر بأن هذه المشاريع ستلحق ضرراً بالاستغلال الإسرائيلي للمياه عقبة أساسية أمام التنفيذ الناجح للاتفاقية.

من الواضح أنه من الضروري بذل جهود متواصلة ومؤثرة من الفلسطينيين والوسطاء الدوليين لاقحام اسرائيل في التفاوض حول المياه؛ ذلك أن إسرائيل مارست باستمرار سيطرة أحادية على كافة المصادر المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن تنفذ أي من التزاماتها كقوة احتلال بموجب القانون الدولي. كما أن الاستغلال الإسرائيلي الحالي للمصادر المائية الدولية لا يتماشى مع أحكام القانون الدولي، خاصة مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول. وإن استمرار الوضع الراهن يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي.

اننا نوصي بشدة أن يلتزم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بمبادئ القانون الدولي. ويشكل ميثاق الأمم المتحدة للعام ١٩٩٧ دليلاً إرشادياً لاتفاقيات مستقبلية. وإن هذا الميثاق، يوفر استخدام وتطوير وادارة وحماية مجاري المياه الدولية بشكل منصف ومعقول للأجيال الحالية والقادمة، وينبغي أن تتضمن الاتفاقية النهائية حول المياه حلولاً وآليات للتعاون في مختلف المصادر المائية الدولية. وليس بمقدور إسرائيل ولا حتى فلسطين أن تتحمل العواقب المترتبة على استمرار الصراع على المياه وما تشكله من تهديد رئيسي للسلام والاستقرار.

مزيد من المراجع (باللغة الإنجليزية)

http://www.arij.org/pub/corissues/index.htm
http://www.columbia.edu/cu/lweb/indiv/mideast/cuvlm/water.html http://www.unu.edu/unupress/unupbooks/80859e/80859E00.htm#Contents
http://www.phg.org
http://waternet.rug.ac.be/
http://www.nad-plo.org/permanent/water.html
http://water.usgs.gov/exact/publications_pal.htm
http://www.un.org/Depts/dpa/qpal/dpr/DPR_water.htm
http://www.internationalwaterlaw.org/Bibliography/IWL-general.htm
http://www.ciaonet.org/isa/dis01/
http://www.medrc.org.om/
http://www.al-bab.com/arab/env/water.htm
http://www.yale.edu/environment/publications/bulletin/103pdfs/103shamir.pdf
http://www.ipsjps.org/html/water3.htm
http://www.bankwatch.org/downloads/waterforpalestine.pdf

Allan, J.A., and C. Mallat. Water in the Middle East - Legal, Political and Commercial Implications. London, 1995.
B'Tselem, Disputed Waters: Israel's Responsibility for the Water Shortage in the Occupied Territories (September 1998).
B'Tselem, Thirsty for a Solution, July 2000.
Elmusa, Sharif S. The Water Issue and the Palestinian-Israeli Conflict. Washington, D.C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1993
Feitelson, E. & M. Haddad. Joint Management of Shared Aquifers. Jerusalem, 1995.
From Scarcity to Security: Averting a Water Crisis in the Middle East. Washington, DC: World Bank, 1997.
JMCC, Water. Jerusalem, 1994.
McCaffrey, S., Legal Issues in the United Nations Convention on International Watercourses: Prospects and Pitfalls, Paper delivered at World Bank Seminar on International Watercourses, (Washington: World Bank, 1998).
MOPIC, Regional Plan for the West Bank Governorates: Water and Waste Water - Existing Situation. Dec. 1998.
Not Even a Drop - The Water Crisis in Palestinian Villages Without a Water Network. B'Tselem, 2001.
Naff, Thomas & Ruth Matson. Water in the Middle East: Conflict or Cooperation Boulder, CO. Westview Press, 1984.
Trottier Julie. Hydropolitics in the West Bank and Gaza Strip. Jerusalem: PASSIA, 1999.
Wouters, Patricia, An Assessment of Recent Development in International Water Courses Law through the Prism of Substantive Rules Governing Use Allocation. Natural Resources Journal, 1996 (special issue)

للحصول على النص الكامل للاتفاقيات، والتفاهمات، ومعاهدات السلام باللغة الإنجليزية، يرجى مراجعة:

http://www.mideastweb.org/history.htm
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/mideast.htm
http://www.miftah.org/Documents.cfm

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢

جميع الحقوق © محفوظة للجمعية

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢
بريد الكتروني: passia@palnet.com
صفحة الكترونية: http://www.passia.org
ص.ب: ١٩٥٤٥ - القدس

الخرائط والصور من أرشيف: باسيا

الباحثة:فادية دعيبس

مرشحة للدكتوراة في قانون وسياسة المياه، جامعة دندي - معهد الأبحاث لقانون المياه الدولي، اسكتلندا

الماء

صدرت هذه النشرة الخاصة
ضمن برنامج الحوار للعام ٢٠٠٢ بدعم
مؤسسة فريدريخ ايبرت الألمانية - القدس

الماء

الذهب الازرق في الشرق الاوسط

Baldwin Ad. Palestine 02-2964970